الفصل الرابع

حروب الشمال والجنوب

خرجنا من السجن واستقبلنا الزملاء والاصدقاء وبعد ثلاثة ايام غادرنا الى القرية لزيارة الوالدة والاصدقاء. استقبلنا اهالي القرية بالزغاريد والرماية [اطلاق الرصاص في الهواء ترحيبا] انا وابن عمي ناجي عمر الذي كان معي في السجن وهو السجين الوحيد من قريتنا. واول امر واجهنا بعد وصولنا الى القرية هو حديث الناس والكثير من الاهل: «كبرتم في العمر؛ تجاوزتم الـ ٢٧ سنة وزملاؤكم صار لهم اطفال وانتم لازم تتزوجوا.» وقد كان عندنا تفكير عند خروجنا انه لازم نتزوج، مهما كان الامر. فبادر بعض الزملاء والاصدقاء وجمعوا مبلغ ٦٠٠ ريال والبعض حمل الملابس حق العروسة وفي اول عام ١٩٧٢ تزوجتُ على زوجتي هذه، غانية ولم اكن اعرفها من قبل. اختارتها لي امي وعمتي وتمكنت من التعرف عليها قبل الزواج بأسبوعين فقط. وعندما رأيتها، وجدتها صغيرة واخبرت امي وعمتي بأنها جميلة لكنها صغيرة، تصغرني بأكثر من ١١ او ١٢ سنة. قالتا: «عندها عائلة محترمة وهي جميلة وافضل ان تتزوجها وهي صغيرة مِما هي كبيرة حتى تربيّها انت».

وهكذا تزوجت وكانت مناسبة الزواج جميلة جداً. كان احتفال من النساء والرجال وكانوا يومها الرجال والنساء يعيشون مع بعض، ما كان يوجد حجاب ولا شيء مثل هذه الايام: الاحتفالات الغنائية والطرب والطبول والمزامير ومظاهر الفرح كانت جميلة جداً. ولكن بعد اسبوع او اسبوعين من العرس بدأت الأمور السياسية والامنية تضطرب لأن المقاومة الشعبية بدأت تعمل في المناطق الوسطى ضد كبار المشايخ الموالين للحكومة وضد مسؤولي الحكومة في المنطقة. لم ننته من شهر العسل وإذ المقاومة الشعبية تحتج على حكومة صنعاء التي يرأسها القاضي عبد الله الحجري المنحازة للسعودية. كان اليسار كله ضد الحكومة ومع المقاومة وبعدما بدأت الاضطرابات، جاءت الحكومة بالقاضي عبد الله الحجري وتم التفاهم مع السعودية وعُقد صلح مع الملكيين في العام ١٩٧٠. الكل احتج على الصلح، المقاومة واليسار. ولما خرجنا من

السجن أرسلوا حملة عسكرية كبيرة الى المناطق الوسطى حيث اقضي شهر العسل، بقيادة العميد محمد الارياني والقائد العام للجيش، وابراهيم محمد الحمدي [الرئيس الحمدي لاحقا] معززة بالدبابات والمدفعية بهدف تصفية المقاومة الشعبية. وبدأوا يطاردون المنتمين الى الاحزاب اليسارية ويتهمونه بالعمالة لحكومة عدن لأن الخلاف كان قد اشتد بين صنعاء وعدن.

فرار خلال شهر العسل

علمت انهم جاؤوا يبحثون عني في القرية فهربت الى صنعاء وفي صنعاء قابلت احد الجنود لا اذكر اسمه يعمل في حراسة رئيس الوزراء القاضي عبد الله الحجري فأخبرني ان هناك امراً من رئيس الوزراء بالقبض عليّ وايداعي السجن. اتصلت بقيادة الحزب أسألهم ماذا أعمل؟ طلبوا مني الذهاب الى محافظة إب والاختفاء في مدينة جبلة التي تقع بالقرب من مدينة إب وقد وفروا لي مكان الاختفاء وهي المدنية التي ينتمي اليها الأخ يحيى منصور ابو اصبع [من قيادات الحزب الاشتراكي اليمني].

انا هنا قد صرت مدنيا ولم يعد لي علاقة بالشرطة حيث تم فصلي مع كل الزملاء الذي كنا معاً في السجن. قضيت بعض الوقت مختفيا ومتنقلا بشكل سري عند الرفاق، متنكراً في اللباس اتنقل من مكان إلى آخر بمساعدة اعضاء الحزب. ومكثت في منزل احد المدرّسين لمدة شهرين في مدينة جبله لم أعد أتذكر اسمه وقدوفّر لي الأكل والمؤن لمدة شهرين عنده وقضيت شهراً عند شخص آخر واسبوع هنا واسبوع هناك. وفي نهاية عام ١٩٧٢ طلبتني قيادة الحزب الى صنعاء للتشاو..

وفي هذا الوقت قامت الحرب بين الشمال والجنوب بعد حادثة بيحان التي قُتل فيها مجموعة من المشايخ وعلى رأسهم الشيخ ناجي الغادر. ارسلتني قيادة الحزب الى عدن لكي أبلّغ قيادة الدولة والجبهة القومية بأن الوضع سيء وان احتمال الحرب قائم. حملت رسالة الى قيادة الدولة في الجنوب نشرح فيها لهم الاوضاع هنا ونطلب رأيهم فيما نفعل ومشيت بطريقة سرية عن طريق جبال الحُجَرية في محافظة تعز. في عدن قابلت رئيس الدولة سالم ربيع علي وعبد الفتاح اسماعيل وكنت اعرف الاثنين من قبل. سالم ربيع كان في صنعاء عندما دخلنا السجن وقد هرب منها.
وقابلت علي ناصر محمد أيضا وكان وزيرا للدفاع وشرحت لهم الأوضاع في الشمال وقلت لهم إن احتمال الحرب قائم. وبهرني سالم ربيع عندما رد عليّ ان احتمال الحرب الآن افضل من يا وقت

لاحق: "نريدهم يشنّون الحرب الآن." فاندهشت انه يرحب بالحرب وليس خائفاً مع ان الشمال اقوى.

اثناء حديثي عن استراتيجية الشمال ارتكبت خطأً لا زلت اتذكره حتى الآن. وكان هناك بعض الضباط المتخصصين بالطوبوغرافيا يعرفون فقلت لهم ان قوات الجمهورية العربية اليمنية في تعز سوف تركب مدفعية في قلعة المقاطرة المطلة على مديرية طور الباحة. قالوا: ايش الهدف من هذا لأنها منطقة فارغة وما فيها معسكرات؟ فضحكوا على كلامي عندما اجبت: تركيب المدفعية في قلعة المقاطرة ليضربوا مصفاة النفط في عدن. وقالوا انه لا يوجد اي سلاح مدفعية حتى الآن يستطيع ان يصل من قلعة المقاطرة الى عدن الا الصواريخ وحكومة صنعاء لا تمتلك هذه الصواريخ والمسافة بين قلعة المقاطرة وعدن تصل الى اكثر من ١٨٠-٢٠٠ كلم وابعد مدى للسلاح المدفعية الذي عند الشمال هو ١٥ الى ٢٠ كلم وهو لا يصل الى اقرب منطقة حدود مع الجنوب. شعرت بالإحراج وباني جاهل بأنواع الاسلحة والطوبوغرافيا وان الاخوان الذين اعطوني الخبر كانوا بمثل جهلي وانا نقلته عنهم. وزاد من شعوري بالحرج ان المعلومات غير الصحيحة التي ادليت بها كانت بحضور جميع اعضاد هيئة أركان الدولة وقيادة الجيش لكنهم تجاوزوا الغلطة وانتقلنا الى حديث آخر.

بعد فترة وجيزة، بضعة اسابيع او شهر، قام الهاربون من الجنوب الى الشمال بالهجوم على الجنوب عن طريق قعطبة-الضالع ونشبت الحرب بين الجنوب والشمال وكانت بدعم من السعودية ومساندة جيش الجمهورية اليمنية العربية. وتمكن المهاجمون من احتلال عشر قرى في مديرية الضالع وكان جيش الجنوب ضعيفاً ولكنه جيش ثورة ومعنوياته اعلى من معنويات جيش الشمال وقد حصل على صواريخ الكاتيوشا ذات القصبة الواحد، قصيرة المدى ١٤ كلم ولكنها لم تكن معروفة من قبل، استخدموها ومعها بعض بطاريات المدفعية التي كانت معاهم من الاول. فأرعب المهاجمين لأن صوته جديد وقوي فانسحبوا وتمكن الجيش الجنوبي بقيادة علي عنتر وآخرين من احتلال مدينة قعطبة. انا كنت في عدن وذهبت الى الضالع لأشاهد المعركة. هُزِم جيش الشمال ومن اسباب هزيمته انه ما زال لليسار قياديون في الجيش وفي الطيران الشمال ولم يكونوا يضربون الاهداف بصورة دقيقة فجيش الشمال كان لا يزال هو جيش الثورة، ثورة ٢٦ سبتمبر.

حرب ونظرتان للوحدة

انتهت الحرب بانتصار الجنوب ولكنه انتصار جزئي. عملت بعض الدول العربية على جمع الشمال بالجنوب في مفاوضات في القاهرة وطرابلس وليبيا ومصر فتفاوضوا وتوصلوا الى اتفاق هدنة واتفقوا على اقامة الوحدة مستقبلاً والجنوب كان يزايد على الشمال في طرح قضية الوحدة اليمنية على اعتبار نظام صنعاء نظاما رجعيا، وكل القوى والاحزاب السياسية في الشمـــال كانت مؤيدة للجنوب لأن الاحزاب القومية قامت على اساس الفكر الوحدودي. هذا اولاً، ثانياً كان كثير من الشماليين موجودين في عدن وكثير من الجنوبيين موجودين في صنعاء. وكل طرف يعتبر ان شعار الوحدة يحرّض الشعب لأن الشعب اليمني كله يؤيد الوحدة، فالذي يرفع شعار الوحدة يحصل على تأييد.

في هذه الاثناء كتب بعض قدامى ضباط الثورة رسالة الى القاضي عبد الرحمن الارياني ومحسن العيني رئيس الحكومة احتجوا فيها على الحرب بين الشطرين ومن ضمنهم وزير الداخلية احمد الرحوي الذي كان متعاطفاً معنا وهذه الرسالة كانت تأييد للجنوب واضرّت بسمعة الشمال. طبعاً اتفاق القاهرة وبيان طرابلس بين الشمال والجنوب كان عبارة عن هدنة مؤقتة ولم يكن بياناً جديا. اوقف الحرب ذون ان ينتصر طرف على آخر، كان اتفاقا سياسيا، لكن الصراع ظل محتدما بين الطرفين. الشمال يعتقد ان الجنوب متمرد ولازم ان يُضَم الى الشمال وتحقيق الوحدة بالقوة. والجنوب بقيادة الجبهة القومية-التنظيم السياسي وبقية الأحزاب المعارضة في صنعاء يعتقد انه لازم اسقاط النظام في صنعاء لأنه نظام رجعي موالي للسعودية وتوحيد اليمن تحت قيادة الاحزاب القومية والماركسية وبالذات التنظيم السياسي والحزب الديمقراطي الثوري المؤيد له هنا في صنعاء وكل الشخصيات اليسارية والتقدمية الموجودة في الشمال.

وهنا شنّ الشطران حربا دعائية واعلامية وحربا اقتصادية واغلقت الحدود واخذ كل طرف يؤيد حرب عصابات ضد الطرف الآخر. وكان لدى الشمال قوة كبيرة من الهاربين من الجنوب قدم لهم الدعم ودفع بهم للقيام بحرب عصابات ضد الجنوب بواسطة عناصر «جبهة التحرير» والمنشقين عن الجبهة القومية ومعروف ان الجبهة القومية انشقت الى يمين ويسار وهرب جماعة اليمين الى الشمال يتلقّون دعم السعودية والاردن والعراق احياناً.

حرب عصابات في الشمال

الجنوب من جهته بدأ يفكر بضرورة شن حرب عصابات في الشمال. ولزوم ان تشن

المعارضة في الشمال حرب عصابات ضد نظام صنعاء. انا قابلت بعض القياديين في الدولة في الجنوب وابلغتهم بأني عائد الى صنعاء فحمّلوني رسالة الى قيادة الحزب في صنعاء يطلبون فيها من اعضاء الحزب وانصاره واعضاء احزاب اليسار في صنعاء بأن يدافعوا عن النظام في الجنوب وينظموا وحدات عسكرية تقاتل حكومة صنعاء وانهم مستعدون لدعمهم. نقلت هذه الرسالة الى صنعاء وكان شعوري اني عدت متأثراً بما سمعت في عدن وبضرورة ان نقولم بعمل ما وان الجماعة في عدن مستعدون للدعم وفي بالي تجارب كوبا وافريقيا وفيتنام وغيرها. كنا نعتقد اننا ندافع عن النظام في عدن واننا سوف نسقط النظام في صنعاء بتطويقه من القرى والارياف.

ناقشت قيادة الحزب الموضوع وانقسمت بين يمين ويسار، قسم يؤيد حرب العصابات وقسم يعارضها ويقول ان لا إمكانية لدينا لشنّها لأن الحزب ضعيف والمجتمع متخلف والقبائل قوية ولا امكانية لحرب عصابات في الشمال. كان السياسيون على رأس هذا القسم: عبد الحافظ قائد وعبد القادر سعيد، الله يرحمه، كان سياسي كبير في الحزب. كنا نعتبرهم من اليمين لكنهم كانوا أنضج منا يفكرون بشكل صحيح الى جانبهم يحيى عبد الرحمن الارياني واحمد زيد وعدد كبير من اعضاء اللجنة المركزية وهم يفضلون الاستمرار في العمل السياسي السلمي. وكان قسم آخر بزعامة سلطان احمد عمر ومالك الارياني وعلي مهدان الشنواح وآخرون، ويؤيدهم صغار الضباط ونحن الذين خرجنا من السجن والمطاردين من السلطة والمختفين، كنا نريد الحرب، وانا كنت مع المؤيدين للجناح اليساري.

استمر الخلاف داخل القيادة والجنوب يمارس الضغط بشكل قوي على الحزب الديمقراطي الثوري ليشنّ حرب عصابات وفيه ضباط كثر هاربون من الجيش يمكنهم ممارسة حرب عصابات. وعندما لاحظت قيادة الدولة في عدن ان الحزب الديمقراطي الثوري في صنعاء لم يستطع حسم الموقف وقد انقسم على نفسه، انشأت منظمة لها في الشمال أسمتها "منظمة المقاومين الثوريين اليمنيين" واستقطبت اليها أعضاء من الحزب الديمقراطي الذين نزلوا الى عدن واخذوا اسلحة وتدربوا عليها على اساس ان الحزب متردد. وانا في العام ١٩٧٣ كنت اتنقل بين الشمال والجنوب بصورة سرية وفي ذات العام زاد الانقسام داخل الحزب الديمقراطي في صنعاء وازداد ضغط الدولة في الجنوب.

هنا برز جناح يساري في الحزب يرأسه سلطان احمد عمر، الموجود في عدن وقد درس في بيروت وهو من مؤسسي حركة القوميين العرب في اليمن ثم عاد الى عدن وتزعم الصف

اليساري وانا كنت من مؤيديه. عقدنا دورة اللجنة المركزية للحزب في الشمال ولم نتفق فيما بيننا. ثم عقدنا مؤتمراً للجناح اليساري في عدن عام ١٩٧٣ وانتخبنا قيادة جديدة اقصينا منها كل التيار المعتدل ومن ابرز قياداته عبد القادر سعيد هادي وعبد الحافظ قائد الذي انتخب عضواً مرشحاً في اللجنة المركزية وكان ذات يوم الشخص الاول او الثاني في حركة القوميين العرب. وكان هذا الاستبعاد على اساس انهما يمثلان الجناح اليميني الذي يرفض الانخراط في المعركة المسلحة، ولكنني اقول للتاريخ، ان عبد القادر سعيد هادي كان الرجل الأكثر نضجاً وتطوراً بيننا جميعاً.

انتخب سلطان احمد عمر امينا عاما للحزب وجار الله عمر وعبد الوارث عبد الكريم واحمد الحربي اعضاء في المكتب السياسي كما انتخب عبد الحميد خيبر امينا عاما مساعدا واعلنا تأييدنا للكفاح المسلح. لكن الحزب لم يمارس الكفاح المسلح بإسمه لأنه كان لديه عناصر مدنية في صنعاء وغيرها من المدن تتشكلت "منظمة جيش الشعب" شاركت في الكفاح المسلح الى جانب «منظمة المقاومين الثوريين في الجمهورية العربية اليمنية». واضطر الاخوة في عدن الى الاعتراف بـ«منظمة جيش الشعب» الا ان الافضلية لديهم كانت لـ«منظمة المقاومين الثوريين» لأنها هي التي بادرت في العمل المسلّح. مع ذلك، دعموا منظمة «جيش الشعب» بالأسلحة والمال وبدأ «جيش الشعب» يدرب الناس على الاسلحة في مناطق الشمال. في تلك الايام انا بقيت في عدن وزوجتي باقية في القرية، كُهال، فجاءت وقات السلطة الى قريتنا وهدموا منزلي وكثيرا من منازل الهاربين في عدن وطلبوا من زوجات الهاربين بفسخ عقود زواجهن من ازواجهن الهاربين باعتبارهم ملحدين واعتقلوا العديد من آبا ءواقرباء الهاربين.

اذا ما نظر المرء في قضية الكفاح المسلح في ذلك الوقت، والفلسفة التي ترتكز عليها، سوف يجد تأثُراً للأفكار الجيفارية والماوية، التي تقول بإمكانية محاصرة المدن من الارياف او الاستيلاء على السلطة عن طريق الكفاح المسلح. ولما كانت الحملات العسكرية ترسل من صنعاء الى المناطق المختلفة فتدمّر المنازل وتعتقل المواطنين رجالا ونساء، وتعدمم كل من تشتبه في ممارسته الكفاح المسلح او في تأييده، فلم يعد هناك امكانية بعد ذلك لأي موقف وسط.

واذا ما نظرنا الى الامر اليوم من الزاوية السياسية، كان الدفاع عن النظام في الجنوب مبرراً في ظل الهجوم الذي كان قائماً عليه من معارضيه لاسقاطه، ولكن من وجهة نظر موازين القوى وامكانية الاستيلاء على السلطة عن طريق الكفاح المسلح فلم يكن الخط السياسي الذي اتبع صائباً.

اما من الناحية الاخلاقية، فليس هناك شيء يمكن الندم عليه. لماذا؟ لأن الطرف الحاكم في صنعاء كان ممسكاً بالسلطة بالقوة، وقد صفّى معارضيه في احداث اوغسطس بوحشية وارتكب المجازر ونصب المشانق في صنعاء وغيرها. إذاً فمن وجهة نظر العمل السياسي، لم يكن هناك امكانية نجاح ذلك التكتيك لأن موازين القوى الداخلية كانت مختلة، ولم يكن النظام في عدن قادرا على تقديم الدعم الكامل للمقاومة، كما ان حلفائنا في الخارج كانوا يعارضون تلك السياسة ولا سيما الاتحاد السوفييتي، الذي كان يضغط على الجنوب للقبول بسياسة التعايش بين النظامين في اليمن، وعدم تدخل اي منهما في شؤون الآخر على اساس ان هناك دولتين ومعسكرين دوليين.

خطان في عدن حول الكفاح المسلح

اما موقف القيادة في عدن من قضية الكفاح في تلك الاثناء فقد انقسمت بين خطين ايضاً. الاول بزعامة المرحوم الرئيس سالم ربيع علي ويقف الى جانبه علي عنتر وصالح مصلح قاسم وعلي شائع هادي يؤيدون خيار النضال المسلح، وكان هذا الخط يرى وجود امكانية لاسقاط النظام في الشمال وتحقيق الوحدة اليمنية بالقوة.

وكان هناك خط آخر في الحزب بقيادة عبد الفتاح اسماعيل وعلي ناصر محمد وعدد من القيادات المدنية والسياسية يرى ان في ذلك مغامرة واحلاماً ثورية لا اساس واقعيا لتطبيقها على الارض، وهم يستحسنون الرأي السائد بين كثيرين من انصار النظام، وخاصة الاحزاب الشيوعية والاشتراكية العربية والعالمية التي ترفض الكفاح المسلح. وقد استمر هذان الرأيان حتى جاءت حرب العام ١٩٧٩.

يومها كانت زوجتي مريضة واسعفت في تعز عند خالها وعادت الى القرية وارسلت الحكومة الجيش واحتلوا قرى وضربوا قرى كثيرة واعتقلوا العديد من اقارب الهاربين في عدن وضغطوا على والد زوجتي لكي يفسخ عقد زواجي من ابنته لكنها رفضت رفضاً باتاً. نحن في عدن كانت ظروفنا صعبة هي ايضا حيث نعمل مقابل الحصول على ما يقيم بالأود ولم يكن معنا مال فلم استطع ارسال المال لها لكنها رفضت الطلاق وقالت لا يمكن ان اقبل فسخ عقد زواجي وظلت في القرية ولم تستطع الوصول الى عدن ولا انا استطعت الوصول الى القرية. واستمر الصراع بين مقاتلي جيش الشعب وقوات السلطة كرّ وفر، تقدم وتراجع من الجانبين.

في هذا الوقت استولى ابراهيم محمد الحمدي على السلطة في انقلاب ابيض في ١٣

حزيران/ يونيو ١٩٧٤ فغادر القاضي الارياني السلطة. كان الحمدي جزءا من تركيبة النظام في صنعاء. كان معنا عضواً في حركة القوميين العرب ولكن بعد احداث اغسطس ١٩٦٨ نحن دخلنا السجن وهو بقي في الدولة واستطاع ان يشتغل حتى وصل الى قمة السلطة.

وبعد وصول الحمدي الى السلطة في صنعاء غيّر اتجاهه السياسي وبدأ يعمل ضد القوى التقليدية. اصدر قوانين وتشريعات جديدة وحاول ان ينشيء دولة نظام وقانون واوقف الحملات العسكرية على المناطق واقام علاقات سرية مع النظام في عدن واتصل بالمعارضة في الشمال وببعض افراد المقاومة الشعبية والحزب الديمقراطي الثوري. فتقرر ارسال الاخ عبد الحميد خيبر الى صنعاء لمقابلة الحمدي بصورة سرية. واخذت السياسات تتقارب فيما كان وسطاء عديدون يبحثون عن حلول للمشاكل الدائرة في تلك المناطق وعاد الكثير من الذين خاضوا الكفاح المسلح الى مناطقهم وبدأ السلام يعمّ مناطق الصراع في المناطق الوسطى وهدأ الصراع. خففنا من الكفاح المسلح لكن الحمدي، على الرغم من تحسن العلاقة مع الجنوب في ايامه الاخيرة، لم يستطع ان يحوّل ذلك الى سياسة علنية بسرعة، حيث كثرت التدخلات في الاوضاع القائمة في صنعاء، خصوصاً ان السعودية وبعض دول الخليج كان لا يزال لها تأثير كبير على مجرى الصراع فأختلف الحمدي مع السعودية ومع القوى التقليدية والمشايخ التي كنا نعتبرها قوى رجعية كما كان الحمدي يخشى من بعض القوى الموجودة في الجيش والامن، خصوصاً ان محمد خميس كان لا يزال مهيمناً على الامن الى درجة ان الحمدي كان يستقبل المقاومين بطريقة سرية.

الجبهة الوطنية الديمقراطية

في عام ١٩٧٦ شكلنا «الجبهة الوطنية الديمقراطية» التي تكونت من المنظمات والاحزاب الآتية: الحزب الديمقراطي الثوري اليمني؛ منظمة المقاومين الثوريين اليمنيين؛ وحزب يساري اسمه حزب العمل اليمني؛ وحزب البعث الموالي للعراق؛ كما انضم للجبهة بعض الضباط الأحرار الذين قاموا بثورة سبتمبر ١٩٦٢ ولكن انضمامهم كان سريا ومنهم وزير الداخلية محمد الرحومي وصالح الأشول الذي هو الآن سفير اليمن في دمشق. بدأت الجبهة الوطنية تمارس العمل السياسي لكن مقرها الرئيسي كان في عدن وهدفها اسقاط النظام في صنعاء وتحقيق الوحدة اليمنية. لم يكن حزب البعث مرتاحا من الحمدي ومع ذلك هدأنا الكفاح المسلح وبدأنا بالعمل السياسي. ووقعت مشكلة جديدة عندما نشب خلاف داخل التنظيم السياسي الموحد للجبهة القومية في الجنوب بين

سالمين الذي كان يميل الى الخط الصيني، وهو رجل دولة مقتدر، وبين عبد الفتاح الذي كان يميل الى الخط السوفييتي ويعارض بعض الإجراءات الاقتصادية المتشددة مثل تأميم الدكاكين الصغيرة وغيرها. أصِبنا بخسارة شديدة بعد هذا الانقسام. بدأ الحمدي ينسج علاقة مع سالم ربيع علي وبين صنعاء وعدن. لم يكن الحمدي ضد عبد الفتاح لكن الانقسام في الجنوب كان كبيرا بسبب النزاع على السلطة. وعبد الفتاح اسماعيل كان مع الاحزاب التي انضمت الى الجبهة القومية - الماركسيين وحزب الطليعة الذي جاء من البعث - وبدأوا يكوّنون مجموعة كبيرة ضد سالمين الذي كان رئيس الدولة. وسالمين رجل عملي ولا يحب المثقفين ويعتقد انهم بتاع كلام كثير وكان يتهمهم بأنهم غير عمليين وانهم تابعون الاتحاد السوفييتي وهم يتهمونه بأنه رجل فردي يعمل لوحده ولا يريد بناء مؤسسات.

انا كنت معجباً بالشخصيتين. كنت معجباً بسالمين كثيراً وايضاً كنت معجبا بجوانب كثيرة عند عبد الفتاح اسماعيل لكني ضد الإنقسام. وكنا لا نزال غير موجودين في الحزب ولدينا في الشمال الحزب الديمقراطي الثوري والجبهة الوطنية ولم نكن نرحب بالخلاف واستمر الخلاف بين سالمين والآخرين وشكلوا جبهة واسعة ضده من المثقفين وضباط الجيش وعلي ناصر وعبد الفتاح وغيرهم، كلهم كانوا ضد سالمين. وهو كان يمثل اقلية في الحزب لكن كان له تأييد في اوساط الشعب اكثر منهم وانا كنت اعيش في عدن واعرف ان له تأييدا شعبيا كبيرا، وكانت الاتهامات متبادلة بين الطرفين.

قصة اغتيـال ابراهيم الحمدي

سبق ان اشرت ان الحمدي بعد ان وصل الى السلطة في صنعاء غيّر اتجاهه السياسي وبدأ يعمل ضد القوى التقليدية ويجري اتصالات سرية مع المعارضة في الشمال ومع النظام في الجنوب. وحصل تطور مفاجيء إذ اختلف الحمدي مع السعودية ومع القوى التقليدية في الشمال واراد التفاهم مع الجنوب بصورة صريحة وقرر زيارة عدن وفي ليلة سفره الى عدن دبّر نائبه احمد حسين الغشمي ومعه عدد من الضباط عملية انقلابية. دعوا الحمدي الى حفلة غداء في منزل الغشمي وقتلوه مع اخيه عبد الله الحمدي الذي كان قائد قوات العمالقة، وصهره علي قناف زهرة، قائد سلاح المدرعات. اذيع الخبر في صنعاء ان عملية اغتيال قد وقعت وانهم وجدوا بنات مقتولات بجانب الحمدي وشقيقه، ولكن كان معروفاً ان ضباط الجيش هم الذين قاموا بقتله بدعم

من الملحق العسكري السعودي صالح المديان وارادوا ان يشوهوا سمعته عندما احضروا جثث لفتاتين [فرنسيتين] الى جانب جثته مع اخيه.

وهذا غير صحيح لأن الاطباء عندما شرحوه وجدوا ان هناك فارق سبع ساعات بين وقت اطلاق النار على البنات واطلاق النار على الحمدي واخيه وصهره. كانوا عارفين ان الحمدي لديه شعبية وهم لا يريدون ان يقولوا انهم قاموا بانقلاب عليه. ولأنه معروف انه دخل للغداء في منزل احمد الغشمي كانوا يريدون تشويه سمعته انه كان مع البنات وانه قتل على عشق وعلى دعارة إلـخ.

اثار الحدث زلزالا سياسيا في اليمن كله شمالاً وجنوباً. وفي يوم تشييع الجنازة طلع سالمين من عدن وشارك في التشييع. وفي اليوم الثاني اثار الخبر حسرة الطرفين في عدن لكن سالمين كان شجاعاً. طلع الى صنعاء واثناء مشاركته في دفن الحمدي رافقه الغشمي وشاهد سالمين المتظاهرين وهم يرجمون الغشمي بالبيض الفاسد والشنابل [النعال] ويقولون له: انت القاتل يا غشمي. والحمدي كانت شعبيته طاغية كبيرة جداً ولعله اكثر رئيس في الشمال حظي بشعبية.

عاد سالمين الى عدن واقسم اليمين انه لازم ينتقم للحمدي. نحن عقدنا عدة اجتماعات في عدن مع سالمين ومع القيادات الاخرى قررت القوى السياسية التي في الحكم والقوى السياسية التي من الشمال في الجنوب ان الشعب والقوى السياسية في الشمال على استعداد للانتفاضة ضد حكم احمد الغشمي وقد ادى هذا الامر الى تغير المزاج الشعبي في الشمال، حيث انتشرت ردود الافعال على قتل الحمدي في كل المناطق وهرب العديد من انصاره الى عدن. وصارت القوات التابعة للجبهة الوطنية الديمقراطية تدخل المناطق وتنتشر من جديد ونشأ جو محموم بين الشمال والجنوب. وبدأنا مع سالم ربيع علي وعبد الفتاح اسماعيل نناقش انشاء حزب واحد على مستوى الوطن اليمني كله.

في آذار/مارس عام ١٩٧٩ وقّعت ستة احزاب يسارية على تكوين الحزب الجديد الذي هو الحزب الاشتراكي اليمني. لكن استمر الخلاف في عدن بين الجناحين. وفي اواخر ٢٤ حزيران/يونيو ١٩٧٨ أمر سالمين بخط يده وبقلمه بأن يرسلوا حقيبة ملغومة للغشمي الى صنعاء. واتصل بأحمد الغشمي وقال له انا سأرسل لك رسولا واعيد لك الجنود الذين هربوا الى الجنوب. وارسلَ الرسول الى صنعاء واسمه مهدي وهو يحمل الحقيبة واثناء مقابلة الغشمي انفجرت الحقيبة وقتل الغشمي والرسول القادم من عدن. قامت ضجة في الجامعة العربية التي ادانت ما حصل

وحمّلت الجنوب المسؤولية بل حملت سالمين وعبد الفتاح المسؤولية شخصيا. لم يكن بقية اعضاء المكتب السياسي يعرفون بالقرار. وقد توتر الجو في عدن وطلبت اللجنة المركزية من سالمين ان يستقيل من منصبه ونحن كنا في عدن. استقال سالمين وجهّزوه للسفر الى اثيوبيا لكن الحرس حقه رفض ان يسافر واطلقوا النار على الحرس في المبنى حيث يجتمع بقية اعضاء المكتب السياسي. ونشبت الحرب في عدن وقُتِل سالمين. وهنا هدأ الخلاف. ولكن التوتر بين الشمال والجنوب لم ينته، بل استمر وبدأت الحشود العسكرية من الشمال والجنوب وانا ارسلت الى الشمال، وقلنا ان النظام لن يسقط.

قبل ان ندخل الى الحديث عن الحرب مباشرة، اريد ان اقول شيئا عن العناصر التي استجدت ومهدت لقيام الحرب. طبعاً كما قلت مناخ التوتر الذي تلا استشهاد الحمدي ثم اغتيال الغشمي واعدام سالمين رحمه الله والذي كان رجل دولة ممتازاً وضع اليمن كله، شمالا وجنوباً، في حالة صراع متعدد الاطراف. التوتر قائم بين الدولتين من جهة ومن جهة أخرى، صراع في الشمال ذاته حيث عادت اجواء الحروب السابقة بين الجبهة الوطنية وقوات نظام صنعاء، وعاد مقاتلو الجبهة الى الجبال وعاد الظهور المسلّح في بعض المناطق التي كان للجبهة تواجد فيها وشهدت العديد من المدن والمناطق اليمنية العديد مؤتمرات شعبية تدين اغتيال الحمدي. وكان هناك جو شعبي معارض للنظام القائم في صنعاء باعتباره مسؤولاً عن اغتيال الحمدي ومؤيد للانقلاب عليه. ومعروف ان الرئيس علي عبد الله صالح قد اختير رئيساً للجمهورية بعد مقتل الغشمي وقد كان حينها قائداً للواء تعز وهذا لم يغيّر من الاجواء القائمة حيث استمرت المعارضة في الشمال ضد نظام الرئيس علي عبد الله صالح مثلما كانت من قبل ضد سلفه.

محاولة انقلاب الناصريين

وفي هذا المناخ حاول التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، والذي كان يعمل تحت اسم جبهة ١٣ يونيو، وكان الحمدي عضوا فيه غير معلن، تنظيم انقلاب عسكري في شهر تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٨ ضد الرئيس علي عبد الله صالح. كانت المحاولة الانقلابية سلمية حيث لم يقتل او يعتقل احد في هذه المحاولة وشارك فيه العديد من وحدات الجيش. الا ان الانقلاب فشل بعد ساعات من اعلانه وتمكن الموالون لعلي عبد الله صالح التغلّب عليه في تعز وما ان سمع علي عبدالله صالح بخبر الانقلاب حتى عاد ظهر ذلك اليوم الى صنعاء.

ترتب على فشل الانقلاب عدة نتائج:

أولها، اعتقال معظم قيادات التنظيم الناصري، وتنظيم ١٣ يونيو، بقيادة عيسى محمد سيف، كما تم اعتقال العديد من المدنيين العسكريين وبعض الوزراء واعدمت القيادة المدنية والعسكرية للتنظيم الناصري بعد محاكمة سريعة وملفّقة لم تتوفر لها ابسط اجراءات المحاكمة العادلة.

والنتيجة الثانية هي توسع نطاق الاعتقالات ضد الاحزاب اليسارية والوطنية وبالذات الاحزاب التي كانت تحضر للاندماج وتأسيس الحزب الاشتراكي اليمني مثل حزب العمل اليمين، الحزب الديمقراطي الثوري اليمني، حزب الطليعة الشعبية الذي جاء من البعث، اتحاد الشعب الديمقراطي الماركسي. وجرى ايضاً اعدام بعض قيادات الأحزاب اليسارية التي كانت معتقلة من قبل وتم اخفاء العديد منهم ولم يعرف مصير بعضهم حتى الوقت الحاضر. ومن هؤلاء القادة عبد الوارث عبد الكريم، عضو المكتب السياسي في الحزب الديمقراطيو وسلطان أمين القرشي، عضو المكتب السياسي في الطليعة الشعبية، ووزير للتنمية سابق، والمقدم علي مِنى جبر ان، قائد سلاح المدفعية وبجانبه ضابطان آخران هما طه فوزي وعلي خان، او عبد العزيز خان، والاخير قائد سياسي مدني ينتمي للطليعة الشعبية وآخرين. كما توسعت الحملة ضد احزاب اليسار وتعرض الكثير من المعتقلين للتعذيب. وانا كنت في تلك الفترة اتنقل بين عدن ومناطق الريف في الجمهورية العربية اليمنية بشكل سري وعبر الجبال.

والنتيجة الثالثة، ان العديد من المشاركين في الانقلاب من ضباط الجيش والمدنيين من انصار الحمدي لم يعتقلوا وفروا بأسلحتهم ومعداتهم الى عدن وابرزهم المقدم انصار علي حسين والعقيد مجاهد القهالي الذي كان يقود بعض وحدات الجيش في عمران والجاور واستطاع مجاهد ان يجلب معه الى عدن الآلاف من القبائل بما في ذلك قبائل من شمال صنعاء والجوف وصعدة وغيرها.

حرب فبراير ٧٩

والمعارضة السوفياتية

كان وصول القبائل الى عدن حدثاً تاريخياً بارزاً لأن قبائل شمال الشمال قبل ان يحدث هذا التطور كان لديها موقف سلبي ازاء الاشتراكية او النظام القائم في عدن. وكانت الدعايات ضد هذا

النظام تؤثر كثيراً على رؤية الناس له. بوصول هؤلاء المواطنين الى عدن وتغيير وجهة نظرهم نحو النظام القائم في عدن تغيّرت موازين القوى في الساحة اليمنية. وعلى اثر ذلك اعيد تشكيل الجبهة الوطنية الديمقراطية، بما هي قوة معارضة للنظام القائم في الجمهورية العربية اليمنية من جديد وانضم اليها معارضون الجدد الذين من ضمنهم الناصريون ومجاهد القهالي.

اشتدت الحرب الاعلامية بين النظام في الشمال والجنوب. واضطربت الاوضاع من جديد وتفاقمت لتصل الى حرب شباط/فبراير ١٩٧٩ التي شارك فيها الجيش في الجنوب وافراد المقاومة المسلحة في المناطق الوسطى من الشمال. انتصر الجيش الجنوبي ومعه الجبهة الوطنية وفصائل المقاومة وتمكنوا من الاستيلاء على مناطق واسعة في الشمال وهزم الجيش الشمالي وتشتت شمله واصبحت الطرق مفتوحة الى صنعاء. ولكن حدث التدخل الاقليمي والدولي الرافض لنتائج الحرب في ايامها الاولى ووقفت جميع الدول الاقليمية والعربية والدولية الى جانب حكومة علي عبد الله صالح في صنعاء. واتخذت جامعة الدول العربية قرارا بإيقاف اطلاق النار ولعبت المملكة العربية السعودية والعراق وسورية دوراً في اتخاذ ذلك القرار. واستعد الجيش العراقي والسوري للتدخل - حيث كانت الحكومتان العراقية والسورية على وئام في تلك المرحلة - وفرض قرار وقف اطلاق النار والحيلولة دون هزيمة الشمال وانتصار الجنوب في المعركة. وعملت الولايات المتحدة الاميركية، بطلب من السعودية، على ارسال السلاح والمعدات والذخائر الى صنعاء على وجه السرعة ودفعت السعودية ثمن الصفقة. ولكن الموقف الأقل توقعا والاشد تأثيراً على مجرى الاحداث هو الموقف السوفييتي حيث ارسلت القيادة السوفييتية انذاراً سريعاً الى حكومة عدن يطالبها بوقف اطلاق النار فوراً وابلغت موسكو حكومة عدن ان القيادة السوفياتية تعارض بقوة اسقاط حكومة صنعاء.

لماذا؟ على اعتبار ان ذلك يهدد السلام العالمي. ويبدو انه كان هناك تفاهم بين الاتحاد السوفييتي واميركا على ضمان استمرار الاوضاع القائمة في اليمن كما هي عليه، على اعتبار ان الشمال منطقة نفوذ غربية والجنوب منطقة نفوذ شرقية ولا بد من الحفاظ على الوضع القائم واعادته الى ما كان عليه. وقد أشفعت القيادة السوفييتية موقفها بموقف عملي تمثل بوقف تزويد جيش الجنوب بصورة فورية. ولما كان الاتحاد السوفييتي هو المصدر الوحيد لتسليح الجيش الجنوبي فقد كان لهذا الضغط تأثير حاسم على مجرى الحرب، خصوصا بعد ان نفذت الذخائر، وبالذات قذائف المدفعية والطيران، ولا يوجد مصدر لتعويض ما نفذ ولا مصدر آخر بديل عن

الاتحاد السوفييتي. وقد أثّر الموقف السوفييتي على الدول الاخرى مثل كوبا والمانيا الشرقية والصين التي التزمت بالموقف السوفييتي. وكان اتفاق الاميركان والروس قد أثّر على الصين وغيرها، مع ان للصين سياسة خاصة لا مع السوفييت ولا مع اميركا. ويبدو ان الاميركان ابلغوا السوفييت انه في حال استمرار الحرب وعدم توقف زحف الجيش الجنوبي نحو الشمال فإن هذا سوف يقود الى صراع بين القوتين وانه هذا خرق للتفاهم بينهما.

اما لماذا لم تتحدث القيادة الجنوبية مع الاتحاد السوفييتي قبل الحرب، فلأنهم كانوا يخشون او كانوا يعرفون ان السوفييت سيعارضون الحملة العسكرية، كونهم ملتزمين ببقاء نظامين في اليمن. بل كان السوفييت يعارضون حتى نضال الجبهة الوطنية. ولهذا حاولت القيادة في عدن وضع السوفييت امام الامر الواقع ولكن لم تفلح سياسة الامر الواقع. اتخذ السوفييت قراراً حاسماً لا رجعة عنه وزاد الطين بلة ان فروع الأحزاب المدنية في الشمال كانت تبحث عن عقد مؤتمرات لتوحيد نفسها فتعرضت قياداتها وتعرض اعضاؤها للاعتقال وهذا ما اربك فصائل المعارضة وبالذات اجنحتها المدنية.

اجتمعت القيادة السياسية والعسكرية في الجنوب بقيادة عبد الفتاح إسماعيل، الامين العام وحضور علي ناصر محمد وعلي عنتر وصالح مصلح، ابرز القادة وانا حضرت الاجتماع ايضا. فابلغنا عبد الفتاح بالطورات السياسية وبالموقف السوفييتي والعربي واقترح على الاجتماع أن تقبل الدولة في الجنوب وقف اطلاق النار كموقف لا حياد عنه والتفاوض على مرحلة ما بعد الحرب. وهنا انقسم المجتمعون بين مـؤيد ومعارض وقد كنت انا من بين المعارضين لوقف اطلاق النار وهو الموقف الذي اتخذه ايضاً ممثلو الجبهة الوطنية الديمقراطية والمقاتلون في الشمال. اما القيادات الجنوبية فقد اعترض على الاقتراح كل من الشهيد علي عنتر، اوزير الدفاع حينها، ووزير الداخلية صالح مصلح قاسم، وبعض القادة العسكريين. ولكن عبد الفتاح حصل على تأييد بقية اعضاء المكتب السياسي من المدنيين في الجنوب وعندما اضطرب الموقف سأل مسؤولو التموين في الجنوب عما اذا كان لديهم ذخائر، فابلغوه ان الذخائر نفذت. وبناء على الحاح عبد الفتاح، وهو رئيس مجلس الرئاسة وامين عام الحزب، وافق الاجتماع على مقترح وقف اطلاق النار. انا كنت معارضاً واعتبرت هذه نكسة خطيرة وأصبت بالإحباط ولكن واضح ان المنطق والحسابات المادية للمعركة عقلياً كانت تقف الى جانب عبد الفتاح اسماعيل والقيادة المدنية وان البديل الوحيد لتجنّب هزيمة عسكرية هو القبول بالضغط الدولي العربي لوقف اطلاق النار.

محادثات الكويت

اعلن الجنوب استعداده لوقف اطلاق النار وارسلت الجامعة العربية بعض وزراء الخارجية العرب للإشراف على وقف اطلاق النار والاتصال بالقيادتين وتم الاتفاق على عقد محادثات في الكويت بين الطرفين المتحاربين بما في ذلك ممثل الجبهة الوطنية والذين كانت حكومة صنعاء لا تعترف بها ولكن كان هذا جزءاً من التسوية بين حكومة صنعاء وعدن التي قالت لصنعاء انه لا بد لكم ان تقبلوا التفاوض مع المعارضة. وفي شهر شباط/فبراير ١٩٧٩ سافرنا الى الكويت كان الوفد من عدن يرأسه عبد الفتاح اسماعيل الى جانب وزير الخارجية المرحوم محمد صالح مطيع ووزراء آخرين كما حضر من جانب الجبهة الوطنية سلطان احمد عمر ويحيى الشامي وجار الله عمر. عقدنا المحادثات في قصر امير الكويت وكان وفد الشمال يرأسه علي عبد الله صالح ومعه بعض المدنيين والعسكريين. وكانت تلك اول مرة التقي بعلي عبد الله صالح. كان الجو العام متوترا ومثيرا للمشاعر ولكن الجميع في النهاية رضخوا للضغط وباشروا بإجراء المحادثات. وكانت حكومة صنعاء تريد الوصول الى هدنة عسكرية مؤقتة. لم يتقبلوا الهزيمة لكن وفد حكومة الجنوب والجبهة الوطنية كانا يريدان التوصل الى اتفاق سياسي حول مستقبل اليمن والدخول في اجراءات تحقيق الوحدة اليمنية لأن الجنوب كان يشعر انه في موقف عسكري اقوى. وبعد يومين او ثلاثة ايام من المحادثات تم الاتفاق من ناحيتين:

الاول، اتفاق بين حكومتي صنعاء وعدن على توحيد اليمن بعد فترة انتقالية تستمر لمدة عام وتتم الوحدة بناءً على الاتفاقيات السابقة وقد وقّع الاتفاق عبد الفتاح اسماعيل وعلي عبد الله صالح.

والثاني، تفاهم بين المعارضة والسلطة في صنعاء يقضي بإيقاف المعارك بين الجبهة والسلطة وسحب قوات الجيش الشمالي من المناطق والقرى واقامة ادارة مدنية وعدم ملاحقة افراد الجبهة الوطنية وايقاف الحملات العسكرية على القرى التي كانت الجبهة تسيطرة عليها وكذلك التعويض عن الاضرار وانخراط افراد الجبهة الوطنية في المستقبل في مؤسسات الدولة.

في ذلك الوقت لم يكن مسموحا للأحزاب الشمالية ان تمارس نشاطها السياسي. ولكن بعد شهرين من الاتفاق نقضته حكومة صنعاء ولم تكن جادة لا مع النظام في الجنوب ولا مع الجبهة الوطنية. كانت تريد كسب الوقت فقط. اخذت ترتب جيشها وتركّز على تصفية الجبهة الوطنية بعد ان حصلت على الدعم العسكري من اميركا وبعض الدول الاخرى بما في ذلك من الاتحاد

السوفييتي. حصلت على مئات الملايين من الدولارات من دول الخليج. طبعاً قوات الجبهة كانت قادرة على المقاومة وتمكنت من افشال العديد من الحملات العسكرية. ولكن الاتحاد السوفييتي تدخّل من جديد وطلب من الجنوب ايقاف عمليات الجبهة الوطنية والمقاومة وتأمين الخضوع للحكومة الرسمية في صنعاء وتمكينها من استعادة السيطرة على المناطق التي تسيطرت عليها الجبهة الوطنية. وقابل السفير السوفييتي في عدن قيادة الجبهة وانا قابلت السفير عدة مرات وابلغني ان الاتحاد السوفييتي يعارض اي نوع من انواع الصراع مع الجيش في الجمهورية العربية اليمنية. وتواصل الضغط السوفييتي على حكومة عدن بأن توقف دعمها للجبهة الوطنية.

بطبيعة الحال نحن نقول ان الحكومة هي التي بدأت بالحرب، هي التي خرقت الاتفاق ونحن كنا نريد ان نستمر في القتال لنصل الى اتفاق متوازن لأننا ندرك ان الجهة التي نعتمد عليها اي الجنوب وضعها الاقتصادي صعب ولا سلاح لديها وهي محاصرة عربياً ولم يكن الموقف داخل القيادة الجنوبية موحّداً تجاه هذا الموضوع حيث هناك من يؤيد الموقف السوفييتي ويرى ان المطلوب بناء الاشتراكية في الجنوب مثل المانيا. وما لبث الخلاف ان انفجر داخل القيادة الجنوبية من جديد.

ابناء الشمال في صراعات الجنوب

هناك كلام كثير يقال عن دور ابناء الشمال في الصراعات الدامية التي شهدها النظام في الجنوب والادعاء بانهم سبب في اندلاع الكثير من المواجهات الدامية فيه. نحن لم نكن طرفاً في اي صراع في الجنوب على الاطلاق وعلى العكس من ذلك، كان الصراع داخل الحزب الاشتراكي في عدن يفصلنا عن الاخوة المتصارعين فيه. عندما كنا في عدن في السبعينات حدث الصراع بين الرئيس سالم ربيع علي وخصومه، لكننا لم نكن طرفاً فيه، لأن الحزب حينها لم يكن قد توحّد في اطار الشمال والجنوب، فقد كنا نعمل تحت اسم الجبهة الوطنية في الشمال كفصيل سياسي معارض، وكانت الجبهة مكونة من حزب الطليعة الذي تحول من البعث، والحزب الديمقراطي الثوري، الذي تحول من حركة القوميين العرب، ومنظمة المقاومين الثوريين اليمنيين، وحزب العمل اليمني، واتحاد الشعب الديمقراطي كما دخل الناصريون والسبتمبريون [ضباط ثورة ١٩٦٢] في هذه الجبهة لبعض الوقت.

كانت علاقتنا مع الأخوة في الجنوب علاقة تحالف وتفهم، وعند اندلاع الخلاف بين الرئيس

سالمين والآخرين لم نكن مرحبين به على الاطلاق، كما لم نكن طرفاً فيه. كان البعض منا يتعاطف مع عبد الفتاح اسماعيل والبعض الآخر مع سالم ربيع علي وكنت شخصياً معجباً بصفات في كل منهما، فقد كنت ارى في سالمين رجل دولة ولديه شيء من الكاريزما، وعلاقتي به كانت اقدم من علاقتي بعبد الفتاح اسماعيل، لأن سالمين اتى الى صنعاء قبل احداث اغسطس ١٩٦٨ في صنعاء وعشنا مع بعض، وعندما نزلت الى عدن كان اول من استقبلني فيها، وكان سالمين رجلاً نشيطاً ويحسن علاقته بالآخرين، وكنت معجباً بدينامية الرجل وسرعة بديهيته، وقدرته على مجابهة الاحداث، وكان باختصار رجلا صاحب قرار.

فوجئنا بالصراع، وعندما تم اقصاء سالمين ووقع القتال، لم نعد قادرين على التأثير في الامر. بعد انتصار الطرف المناوىء لسالمين لم يعد بالامكان السيطرة على الوضع. وكانت احداث سالمين مرتبطة بمقتل الرئيس الحمدي في صنعاء ثم مقتل الرئيس احمد حسين الغشمي والذي قتل من قبل الفدائي مهدي المعروف بـ "تفاريش" وتعني بالروسية "الرفيق" وذلك بتعليمات من سالمين الذي اعطى امراً بذلك لصالح مصلح، بناءً على طلب من صالح مصلح. وكان المرحومان سالم ربيع وصالح مصلح قد وعدا بأن لا يتركا حادثة مقتل الحمدي تمر دون ان يأخذا بالثأر، لأنهما شعرا بالإهانة، خصوصاً وانه تم اغتيال الرئيس الحمدي عشية زيارته الى عدن.

وهذا الانتقام حدث فعلاً من خلال قتل الرئيس الغشمي، فأعتبر خصوم سالمين ان الحادث أضر بالدولة في الجنوب، لأنه تم دون علم المكتب السياسي والحزب، لهذا كان لا بد ان يتحمل الرئيس مسؤولية القرار وتبعاته. صحيح ان مقتل الغشمي كان محل ترحيب للجميع، على الرغم من عدم تعبيرهم عن ذلك، الا ان خصوم سالمين اتخذوا ذلك كذريعة لتصفية الحساب معه، فقد كان ثمة خلافات داخلية، وقد حُسم الموضوع دون ان نكون طرفاً فيه من قريب او بعيد. وعلى اي حال، ندم الجميع على ذلك، كل الأطراف ندمت بدون استثناء، لأن مقتل سالمين كان في الحقيقة خسارة واقول صراحة ان سالمين لو لم يقتل وأرسل الى اثيوبيا، كما تم الاتفاق عليه، ومكث هناك كان لقيادة الحزب ان تعيده بعد مرور عدة اشهر. أنا على يقين من ان سالم ربيع وخصومه لم يكونوا راغبين في الدخول في قتال مسلح، لكن ما حدث ان احد افراد الحرس الخاص بالرئيس اعتبر انه اذا سافر فسوف يتخلى عنهم، فأطلق النار على مقر اجتماع المكتب السياسي في منزل علي ناصر محمد، وهناك اندلع القتال، وبدأت المعارك واتخذ قرار بعدها بإعدام سالمين وبقية القصة معروفة. بعد ذهاب سالمين، اتضح انه ترك فراغاً كبيراً لم يملؤه احد وكان فعلاً يعد ركناً

ثالثاً الى جانب عبد الفتاح وعلي ناصر. وفي رأيي ان احداث سالمين عام ١٩٧٨ كانت بداية الانكسار لما حدث لاحقاً، لأن هذا الخلاف أثّر كثيراً ووضع الاساس للصراعات التي تلاحقت فيما بعد.

ولادة الحزب الاشتراكي الموحد

كما سبق ان اشرنا، بدأنا مع سالم ربيع علي الحوار لتأسيس الحزب الموحد لليمن كله. وبعد حرب عام ١٩٧٩ بين الشمال والجنوب توصلنا الى توقيع اتفاق بين الاحزاب السياسية في الشمال والجنوب، الاحزاب الحاكمة وغير الحاكمة، من اجل ان تتجد تنظيمياً وسياسياً في حزب واحد يسمى "الحزب الاشتراكي اليمني"، وكنا في هذا نحاول استلهام التجربة الفيتنامية، يعني حزب واحد جزء منه يحكم وجزء آخر يعارض ولكن من غير الإعلان عن انه حزب موحد. فشكلنا حزبا واحدا وقيادة واحدة ولكن أعلنا ان هناك حزباً في الشمال يسمى "حزب الوحدة الشعبية" وحزبا في الجنوب يسمى "الحزب الاشتراكي اليمني" لكن الحزب كان واحداً والمكتب السياسي واحد.

وفي ٩ ديسمبر ١٩٧٨ تم التوقيع على تكوين الحزب الاشتراكي اليمني من الاحزاب والمنظمات الآتية:

– الحزب الديمقراطي الثوري في الشمال وقّع عنه جار الله عمر وسلطان أحمد عمر.

– التنظيم السياسي الموحد في الجنوب وقّع عنه عبد الفتاح اسماعيل وعلي ناصر محمد.

– حزب الطليعة الشعبية الذي جاء من البعث في الشمال وقّع عنه يحيى محمد الشامي وعبد العزيز محمد سعيد.

– الاتحاد الشعبي الديمقراطي الذين هم الماركسيون في الشمال والجنوب وقّع عنه عبد الله صالح عبده ومحمد عبد ربه السلامي.

– منظمة المقاومين الثوريين اليمنيين، منظمة المسلحة في الشمال المدعومة من عدن، وقّع عنها حسين الهُمزة ومحمد صالح الحدي.

– حزب العمل الموجود في صنعاء وفي عدن، وقّع عنه عبد الواحد غالب "المرادي" وعبد الباري طاهر.

عقدت هذه الاحزاب عقدت مؤتمرات لها كلاً على حدة ثم عُقد مؤتمر عام واحد للحزب في عدن في مارس ١٩٧٩ واتفق الجميع على برنامج سياسي واحد ومكتب سياسي واحد ولجنة

مركزية واحدة وان يكون هناك فرعان للحزب فرع علني في الجنوب يحكم هو الحزب الاشتراكي اليمني وفرع سري في الشمال يعمل تحت اسم "حزب الوحدة الشعبية اليمني في الجمهورية العربية اليمنية" الى جانب الجبهة الوطنية الديمقراطية. وقد تم اختياري في هذا المؤتمر عضواً في المكتب السياسي، ومساعد سكرتير حزب الوحدة الشعبية، صالح مصلح قاسم وزير الداخلية في عدن آنذاك. وبعد عدة اشهر انتخبتني اللجنة المركزية سكرتيرا علينا لحزب الوحدة الشعبية في الشمال باقتراح من صالح مصلح قاسم الذي تخلى عن السكرتارية. وكان ثمة الجبهة الوطنية التي يرأسها المرحوم سلطان احمد عمر. وكان المكتب السياسي يضم ٢٥ عضواً وانا كنت ممثل الحزب في قيادة الجبهة الوطنية التي تضم أعضاء وتنظيمات من خارج الحزب.

استمر الصراع في الشمال وعادت العلاقة بين الشمال والجنوب الى التوتر ولم ينفّذ اتفاق الكويت بين الحكومتين وكانت تلك الفترة صعبة لأنه حصل انقسام في قيادة الحزب في الجنوب. كانت الظروف صعبة بالنسبة لنا لأننا ظللنا نقاتل ضد النظام في الشمال والحكومة غير مستعدة لتقديم اي تنازلات، اذ كنا نخوض الصراع في ظروف صعبة والمكتب السياسي في الجنوب منقس بين مؤيد لاستمرارنا في العمل المسلّح وقائل بأنه لا بد ان ننسحب كلياً وبسرعة. هنا حصل الانقسام داخل القيادة في الجنوب ما بين عبد الفتاح اسماعيل ومعه بعض الشخصيات من جهة وعلي ناصر وعلي عنتر مصالح مصلح ومحمد صالح مطيع وعلي سالم البيض وعلي شائع ومعهم آخرون من جهة اخرى.